

2687

من وزير المالية
إلى

الموضوع: النظام الجبائي لمبالغ يضعها الشريك على ذمة الشركة دون توظيف فوائد
المرجع: مکتوبکم الوارد بتاريخ 07 أكتوبر 2015

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه تأكيد أنکم غير مطالبون بدفع الضريبة بعنوان رؤوس الأموال المنقولة على الفوائد غير الموظفة على المبالغ التي تضعونها على ذمة إحدى الشركات التي تملکون في رأس مالها أغلب المنابات، يشرفني إعلامکم أنه طبقاً لأحكام الفقرة VII من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تعتبر المبالغ التي يضعها الشركاء على ذمة الشركة في الحساب الجاري للشركاء منتجة لفوائد ابتداء من تاريخ وضعها على ذمة الشركة في الحساب الجاري للشركاء.

وعليه وفي صورة عدم توظيف الشريك لفوائد بعنوان المبالغ التي يضعها على ذمة الشركة، يتم احتساب الضريبة على الفوائد غير الموظفة بين أيدي الشريك على أساس نسبة 8% من المبالغ الموضوعة على ذمة الشركة. وتخضع هذه الفوائد للضريبة على الدخل على مستوى الشريك في صنف مداخل رؤوس الأموال المنقولة باعتبار أن الأمر يتعلق بمداخل كان من الممكن تحقيقها وتم التخلي عنها اختياريًا من قبلكم.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

الحدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي